بين المقولات المتباينة من المستحيلات عندهم
ويقضي الى صحة الحمل بين النسبة وصورة الموضوع
والمحمول لا يخفى انه مشتق بالضرورة والثاني ان يلاحظ
المعنوصات المتعددة بلحاظ واحد فيكون المعنى
الاجمالي عبارة عن صورة الموضوع والمحمول والنسبة
الرابطة من حيث ان هذه الثلاثة متلاحظ بلحاظ
وحداني والثالث بمعنى البساطة المتحلة الى امور
متعددة فيكون هذا المعنى الاجمالي بسيطا بالفعل
ليس فيه تركيب اصلا لا من الاجزاء الذهنية ولا من
الخارجية منحلا الى صورة الموضوع والمحمول والنسبة
الرابطة من حيث هي كذلك فارتفعت الاحتمالات سوا
كانت صحيحة اولا الى سبعة والواحد السليم والفهم
المستقيم يحكم بانه ليس متعلق التصديق شيئا خارجا
من معنى زيد قايم ومدلوله فاندفعت الاحتمالات
الاربعة الاخيرة لان النسبة الرابطة ملاحظة بالاستقلال
والمعنى الاجمالي باي معنى اخذ خارجا عن معنى
القضية ومدلولها بالضرورة فانا لا نفهم من قضية
زيد قايم عند سماعها الا الموضوع والمحمول وثبوت
المحمول للموضوع الذي هو معنى رابطي وبقي الاحتمالات
الثلاث الاول فان كان لا بد ان يكون متعلق التصد
معنى مستقلا كما هو المفهوم عن عبارة المصدوح
ويدعي الضرورة فيه بعض الاذكيا ويقول ضرورة
ان التصديق ليس كادراك المرآة عند ادراك المرئي
فيبقى الاحتمال الثالث والاحتمال الاول ايضا تاذ
المركب من المعنى الحرفي وغير معنى حرفي فيبحث الحق

في

في الاحتمال الثاني كان ينبغي ان يستفسر عن حقيقة
التصديق ومعنى تعلقه فان كانت التصديق قسما من
العلم وعبارة عن الصورة الحاصلة واما عبارة عن
المفهومات الثلاثة او الاربعة كما هو المنسوب
الى الامام او عبارة عن الادراك المسمى بالحكم
كما هو مذهب الحكما فالتعلق ليس الا عبارة عن
المعلومية والمدركية فلا يخفى ان المتعلق في الاول
مفهوم القضية على النسبة الرابطة بينهما من حيث هي
كذلك لا بيد ان يعتبر في التصديق تصور
الموضوع والمحمول حال تصور الرابطة بينهما وان لم
يكن منهما لاحد فالنزاع ينشبه النزاع اللفظي وان
كان التصديق عبارة عن الكيفية الادعائية الاتي
توجد بعد تصور اجزاء القضية تمامها فلا نشك
انه صفة قايمة بالذهن والتعلق عبارة عن فلك علاقة
خاصة هي مطلق كل صيغة اسم المفعول المشتق من لفظ
التصديق فلا قرب ان هذه العلاقة هي النسبة الرابطة
اولا فانت وهي المجموع او الموضوع والمحمول
ثانيا وبالعرض كيفي عالم بتصور النسبة لا يمكن ان
يوجد الكيفية الادعائية وكون المتعلق هذا المعنى
امرا مستقلا ليس ضروريا ولا مبرهنا عليه فقد
ظهر ان النزاع ما ينبغي ان لا يكون معركة لهولا الفحول
هكذا ينبغي ان نفصل ونفهم هذا المقام وقد نقب
بعد حبابا في زوايا الكلام بل انما تتعلق الحكم حقيقة بهذا
المعنى التركيبي وهو الاتحاد طلاقة بل على انه وان كان عبارة عن
رجحه الله نقصح حملها على الاحتمالات التي بيناها في متعلق التصد

يق